المحاسبة الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح

تحرير
أ. سجى عبد العزيز السليمان

محاضر قسم المحاسبة

جامعة الملك سعود

2018

الفصل الثاني: النظام المحاسبي الحكومي:

مقدمة

يختص النظام المحاسبي الحكومي بمتابعة نشاط الوحدات الحكومية وجميع العمليات المرتبطة بها، واستخراج وتقديم التقارير اللازمة للجهات ذات العلاقة، كما يعتبر النظام أداة هامة في مجالات التخطيط والتنفيذ والرقابة والتقييم ، و وسنستعرض النظام المحاسبي الحكومي في المواضيع التالية:

أولًا: تعريف النظام المحاسبي:

يمكن تعريف النظام المحاسبي بأنه ذلك الإطار العام الذي يشمل على كافّة المبادئ المحاسبيّة، وفرضياتها التي تعمل على تحديد ما تحتاج إليه المنشأة من مستنداتٍ، ودفاترَ وسجلاتٍ وتقارير، كما أنّها تحدد كافة الإجراءات، والأدوات، والتعليمات المطلوب من المنشأة انتاجها، لأغراض التخطيط والتنفيذ والرقابة والتقييم.

ثانياً: النظريات المحاسبية ومدى تطبيقها في المحاسبة الحكومية:

لكل علم إطار فكري يجمع بين المبادئ والأسس التي يقوم عليها وبين التطبيق العملي لذلك العلم، وهناك علاقة وثيقة بين المبادئ النظرية وبين التطبيق العملي. ويمكن تعريف **النظرية المحاسبية:** بأنها مجموعة من الفرضيات والمفاهيم والمبادئ التي تترابط مع بعضها وتهدف إلى تفسير الحقائق وتوجه المحاسبين لإثبات وتحليل العمليات المحاسبية.

وقد تطور الفكر المحاسبي حتى أصبح هناك ثلاث نظريات يمكن تطبيقها على طبيعة النشاط المالي والاقتصادي من حيث تحليل طبيعة الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات والأرباح وكذلك الاستناد القانوني للوحدة المحاسبية وهذه النظريات هي:

أ – نظرية الملكية الشخصية (أصحاب المشروع) : تهتم بمالك المشروع أكثر من المشروع نفسه ، فلم يكن هناك فصل بين شخصية المشروع وشخصية ملاك المشروع . فهي تناسب الشركات الفردية وليس الشركات الكبيرة، لذا فإن هدفها الرئيسي هو تعظيم رأس المال ويتطلب ذلك التركيز المحاسبي على قياس الأصول والالتزامات باعتبارها وسيلة مناسبة لقياس التغير في الثروة لأصحاب المشروع، وأن رأس المال يعتبر العنصر الرئيسي في حقوق الملكية وبالتالي فإنه من الضروري الحفاظ عليه وتنميته فهو المحور لهذه النظرية.

ب- نظرية الشخصية المعنوية (المستقلة): تبنى على أساس أن للمشروع شخصية معنوية مستقلة عن شخصية مالكي المشروع (مبدأ الوحدة الاقتصادية)، فهي تناسب الشركات المساهمة لأنها تنظم وتحمي حقوق المساهمين، لذا فإن هدفها الرئيسي هو إنتاج الدخل، ويتطلب ذلك التركيز على الإيرادات والمصروفات ويعتبر مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات المبدأ الأساسي في هذه النظرية للتوصل إلى صافي الربح أو الخسارة وذلك عن طريق إعداد قائمة الدخل.

ج- نظرية الأموال المخصصة: تعتبر النظريات السابقة أساسًا علميًا للمحاسبة في منشآت قطاع الأعمال بينما نظرية الأموال المخصصة تعتبر أساسًا علميًا في الوحدات الحكومية. فهي تبنى على أساس أن الوحدات الحكومية تركز على تدفق الأموال وفق ضوابط معينة بدلًا من التركيز على أصحاب المشروع أو المشروع نفسه. فالأموال المتاحة للوحدة تخصص لأداء نشاط معين ويمكن تعريف الأموال المخصصة بأنها " وحدة محاسبية مستقلة تتضمن مجموعة متوازنة من الحسابات تسجل فيها النقدية والموارد المالية الأخرى وما يرتبط بها من التزامات والرصيد المتبقي للمال وما يطرأ على كل ذلك من تغيرات ويخصص هذا المال لإنجاز أنشطة محددة أو لتحقيق أهداف معينة وفقا للقوانين والأنظمة والتعليمات ".
هدف نظرية الأموال المخصصة: تركز على المال المخصص لأداء نشاط محدد بحيث يكون له مجموعة مستقلة من الدفاتر المحاسبية ، وهذا المال المخصص يأتي من مصادر أموال متعددة وذلك وفقًا للقوانين والأنظمة المحددة ، فالأموال تشمل مجموعة من الأصول والموارد النقدية التي تخصص لأداء غرض معين ، على شكل وظائف اقتصادية و التزامات في القيود على استخدام هذه الأصول والموارد.

الأسس والمقومات التي تستند إليها هذه النظرية:

1- تفترض هذه النظرية أن هناك مجموعة من الموارد والإمكانيات الاقتصادية المتاحة التي تتجدد سنوياً لدى وحدة إدارية ما لاستخدامها في تحقيق أهداف أنشئت من أجلها هذه الوحدة.
2- الإيرادات والمصروفات هي عبارة عن تدفقات نقدية اعتمدتها الحكومة وخصصتها للوحدة لكي يتسنى لها تحقيق الأغراض التي من أجلها أُنشئت الوحدة.
3- أن هذه الوحدة الإدارية تخضع لمجموعة من القيود القانونية يجب مراعاتها عند استخدام هذه الموارد.
4- الوحدات الإدارية لا تهدف إلى تحقيق ربح وإنما تسعى إلى تقديم خدمات عامة.

5- لا يوجد للوحدة رأس مال قابل للحركة سواء بالزيادة أو النقص وإنما يخصص للوحدة مجموعة اعتمادات مالية باختلاف البرنامج المستهدف ومن ثم فإن الفرق بين الإيرادات والمصروفات سواء كان بالزيادة أو بالنقص يعتبر بمثابة فائض أو عجز يرحل لخزينة الدولة في نهاية كل فترة مالية.

المفاهيم التي تقوم عليها هذه النظرية:

1.الأصول: هي الموارد المخصصة للوحدة الحكومية في شكل اعتمادات لتأدية الأنشطة المنوطة بها في نطاق فترة زمنية محددة.

2.الالتزامات: هي القيود المفروضة على استخدام الوحدة الحكومية للموارد المخصصة لها التي تفرض عليها الأنظمة والقوانين المالية للتنفيذ.

3.الإيرادات والمصروفات: تمثل الإيرادات التدفقات النقدية الداخلة، بينما تمثل المصروفات التدفقات النقدية الخارجة للوحدة الحكومية.

4.الاستخدامات: هي الأنشطة التي تنفق عليها الموارد وفقا للقيود التي تفرض على استخدامها وهو الاعتماد المالي . ويمكن تعريف الاعتماد المالي "بأنه عبارة عن مبلغ من النقود أو أي مصدر آخر يتم احتجازه بغرض القيام بنشاط محدد والوصول إلى هدف يتفق مع التنظيمات والقيود الخاصة بها.

معادلة الميزانية طبقاً لهذه النظرية:

وكما ذكرنا في تعريف الأموال بأنه يشتمل على مجموعة من الحسابات المتوازنة تظهرها المعادلة التالية:

الأصول (المخصصات، الاعتمادات) = الالتزامات (النفقات الفعلية)

الأصول هنا نطلق عليها مصطلح الأصول السائلة لأنها تتضمن كل من النقدية وأي أصول أخرى يتوقع تحويلها إلى نقدية خلال العمليات العادية للمال، وترتبط بها الالتزامات قصيرة الأجل.

أما بالنسبة للأصول الثابتة والالتزامات طويلة الأجل لا تتم المحاسبة عنهما في نظرية الأموال المخصصة لأنها لا تتحول عادة إلى نقدية وإنما يتم المحاسبة عنهما في مجموعة من الحسابات النظامية التي يطلق عليها "مجموعة حسابات الأصول الثابتة العامة طويلة الأجل "

و"مجموعة حسابات الالتزامات العامة طويلة الأجل "ومن ثم فإنهما لا يظهران في معادلة الميزانية السابقة وهو الأمر الذي يتطلب انشاء سجلات بيانية واحصائية يمكن عن طريقها الرقابة على الأصول الثابتة العامة طويلة الأجل و متابعة سداد الالتزامات العامة طويلة الأجل .

ثالثاً: أوجه الاختلاف بين النظريات المحاسبية:

أوجه الاختلاف بين النظريات	نظرية الملكية الشخصية (أصحاب المشروع)	نظرية الشخصية المعنوية (المستقلة)	نظرية الأموال المخصصة
المنشأة المناسبة لها	الشركات الفردية	شركات الأموال المساهمة	الوحدات الحكومية
اهتماماتها	تهتم بمالك المشروع أكثر من المشروع نفسه.	تهتم للمشروع باعتباره شخصية معنوية مستقلة عن شخصية مالكي المشروع.	تهتم على المال المخصص لأداء لأداء نشاط محدد ويأتي هذا المال المخصص من مصادر أموال متعددة وذلك وفقًا للقوانين والأنظمة المحددة.
هدفها	زيادة ثروة ملاك المشروع، فإن تركيز المحاسبة على قياس الأصول والالتزامات باعتبارهم وسيلة مباشرة لقياس الربح أو الخسارة.	تحقيق الربح، فإن تركيز المحاسبة على الدخل المتاح عن طريق قائمة الدخل.	تقديم خدمات محددة مسبقًا، فإن تركيز المحاسبة على الرقابة حيث لا بد أن يكون هناك توازن بين الاعتماد المخصص والنفقات الفعلية.

رابعاً: مفاهيم ومبادئ المحاسبة الحكومية:

المحاسبة الحكومية بوصفها أحد فروع المحاسبة تعتمد على مجموعة من المفاهيم والمبادئ والقواعد المحاسبية وهي تتمثل في الآتي:

1- يجب أن يكون النظام قادرا على توضيح ما إذا كانت الوحدة قد التزمت بتطبيق الأنظمة والتعليمات عند تحصيل الإيرادات وإنفاق المصروفات وأن جميع العمليات تمت وفق الطرق المحددة لها.

2- يجب أن يقوم نظام حسابات الحكومة على أساس نظرية القيد المزدوج مع استخدام مجموعة دفترية كافية لتحقيق الرقابة الفعالة على المصروفات والإيرادات .

3- يجب تقسيم الاعتمادات طبقا لاحتياج الجهة الإدارية بحيث يتماشى التقسيم مع التبويب والتصنيف المتبع في الميزانية العامة للدولة وكذلك تقسيم الايرادات طبقا لمصدرها.

4- لا يحتسب استهلاك للأصول الثابتة في الأجهزة الحكومية .

5- يجب أن توفر الحسابات البيانات اللازمة لغرض الرقابة المالية والإدارية على عناصر الإيرادات والمصروفات.

6- النظام المحاسبي لا بد أن يكون على أساس موحد من المصطلحات والحسابات والقوائم والتقارير عند إعداد موازنة الدولة وعند إعداد الحسابات الختامية.

خامساً: أوجه الشبه والاختلاف في مبادئ المحاسبة الحكومية مقارنة بالمحاسبة المالية:

قد تختلف المحاسبة الحكومية عن المحاسبة المالية في عدة مبادئ ولكن مع وجود هذه الاختلافات إلا أن هناك نقاط كثيرة مشتركة بينهما وذلك لكونهما فرعان من المحاسبة يتفقان في كثير من الأصول والمبادئ والإجراءات، وسنتناول أوجه الشبه والاختلاف بينهما.

أ) أوجه الشبه بين المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية:

تتفق كل من المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية في المجالات الآتية:

1. تشتركان في الاعتماد على مجموعة من المفاهيم والمبادئ والقواعد والأساليب الفنية والتي لا تختلف في المحاسبة الحكومية عنها في المحاسبة المالية مثل: التكلفة التاريخية، والإفصاح التام، والاستمرارية، ونظرية القيد المزدوج.
2. أهمية الإجراءات المالية السليمة لكل منهما ابتداء من إعداد الميزانية وإعداد التقارير المفيدة والقيام بالمراجعة في الوقت المناسب بواسطة مراجعين أكفاء.
3. وجود نظم معلومات قابلة للتطبيق ومهيأة لتوفير المعلومات الملائمة في الوقت المناسب لأغراض التخطيط والتخصيص والإدارة والرقابة وتقويم استخدام الموارد المالية.
4. التشابه في إجراءات العمل المحاسبي من حصر وتسجيل وتحليل وتبويب وتلخيص البيانات المحاسبية وعرضها في شكل تقارير وقوائم.

ب) أوجه الاختلاف بين المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية:

هناك العديد من أوجه الاختلاف بين كل من المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية يمكن تلخيصها بالجدول التالي:

الرقم	وجه الاختلاف	المحاسبة الحكومية	والمحاسبة المالية
1	نظرية تفسير الوحدة المحاسبية	نظرية الأموال المخصصة	نظرية الشخصية المعنوية (المستقلة)
2	مصدر المبادئ	النظم والتعليمات والقوانين الحكومية.	معايير المحاسبة وتوصيات الجمعيات العلمية والمهنية
3	مرونة التطبيق	لا يوجد مرونة، لأنها قوانين ثابتة	مرونة في الاختيار بين عدة طرق أو أسس مقبولة
4	مبدأ المقابلة	لا يوجد علاقة بين الإيرادات والنفقات، لأن النفقات أموال مخصصة، والإيرادات سيادية.	يطبق مبدأ مقابلة الإيرادات والمصروفات لمعرفة نتيجة الأعمال (ربح أو خسارة)
5	أساس القياس المحاسبي	الأساس النقدي أو الأساس المختلط	أساس الاستحقاق

6	المصروفات والإيرادات	لا تفرق بين المصروفات الإيرادية والمصروفات الرأسمالية حيث كلاهما يقفل في الحساب الختامي .	تفرق بين المصروفات الإيرادية والمصروفات الرأسمالية فلكل منهما معالجة مختلفة
7	الإهلاك	لا يحسب إهلاك على الأصول الثابتة بسبب أنها لا تفرق بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية.	يتم حساب إهلاك على الأصول الثابتة
8	المخصصات والاحتياطيات	لا تعمل على تكوين مخصصات لمقابلة الخسائر المتوقع حدوثها نظرًا لعدم وجود رأس مال فيها	تعمل على تكوين مخصصات لمقابلة الخسائر المتوقع حدوثها
9	النتائج	لديها حساب نتيجة واحد هو الحساب الختامي	تتمثل في حساب الأرباح والخسائر
10	إعداد الموازنات	تقوم الدولة بتقدير نفقاتها ثم بعد ذلك تقوم بتقدير الموارد اللازمة لتمويل تلك النفقات وهذا لأن الدولة أكثر قدرة على التحكم بمواردها	تبدأ بتحديد الموارد اللازمة لتمويل أنشطتها الاقتصادية (مصادر الأموال) بعد ذلك تحدد أوجه النشاط الذي ستقوم به .

سادسًا: أسس القياس المحاسبية وتطبيقاتها في المحاسبة الحكومية:

الأساس المحاسبي هو طريق القياس الذي يشير إلى وقت تحقق الإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات المتعلقة بها، وتوقيت تسجيلها وإظهارها في التقارير المالية، يتوقف اختيار الأساس المحاسبي على طبيعة المعلومات المالية اللازمة لتلبية احتياجات الإدارة والرقابة المالية، وكذلك طبيعة وحجم النشاط الذي تقوم به الوحدة.

أهم أسس القياس المحاسبي المستخدمة في المحاسبة الحكومية:

أ) الأساس النقدي: يعتبر واقعة تحصيل الايرادات وواقعة سداد النفقات هي المعيار لتجميع وتسجيل وقياس النتائج بغض النظر عما إذا كانت هذه الايرادات المحصلة أو تلك النفقات المسددة تخص الفترة الزمنية الحالية.

مميزات الأساس النقدي:

1. الوضوح والبساطة.
2. التمكين من إقفال الحسابات وإعداد الحسابات الختامية في نهاية الفترة المالية لعدم الحاجة إلى إجراء تسويات.
3. يوفر رقابة فعّالة على حركة التدفقات النقدية وتطابق النتائج المحاسبية مع الوضع الحقيقي للسيولة النقدية، مما يساعد في عمليات التخطيط المالي للدولة.
4. يعتبر واقعي التطبيق بعيدًا عن استخدام عوامل التقدير الشخصي، مما يتيح موضوعية قياس النتائج.

عيوب الأساس النقدي:

1. عدم وضوح الموقف المالي بصورة سليمة، حيث لا يظهر الالتزامات المترتبة على الوحدة الحكومية المستحقة وغير المدفوعة للغير.
2. عدم قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة من سنة إلى أخرى، حيث أنه لا يعكس الجهود والمنجزات المرتبطة بالفترة المحاسبية.
3. ضعف الرقابة على الحسابات الحكومية والعمليات المالية في الوحدات الحكومية، نظرًا لتعامله مع الإيرادات والنفقات النقدية فقط.
4. عدم تمييزه بين النفقات الرأسمالية والنفقات الإيرادية، إذ أن النفقات المدفوعة للحصول على أصول ثابتة تعامل معاملة النفقات المدفوعة للحصول على خدمة عامة، فيؤثر على المركز المالي لأنها لا تظهر الأصول الثابتة.

ب) أساس الاستحقاق: يعترف بالإيرادات خلال الفترة المحاسبية المكتسبة فيها سواء قبضت أو لم تقبض، وتسجيل النفقات على ضوء مساهمتها بتحقيق إيرادات الفترة سواء سددت أو لم تسدد.

مميزات أساس الاستحقاق:

1. إمكانية إثبات جميع العمليات المالية المستحقة عن السنة المالية، حيث يعطي بيانات مالية دقيقة وضرورية مما يؤدي إلى إظهار المركز المالي للحكومة بشكل صحيح.
2. القابلية للمقارنة بين الإيرادات والنفقات لسنوات مختلفة مما يحقق رقابة فعالة عليها.
3. تفعيل دور التقارير المالية لرسم السياسات المالية والتخطيط المالي،فهي تعتبر مناسبة كأساس للتحليل المالي السليم.
4. يمكن تمييزه بين النفقات الرأسمالية والنفقات الإيرادية، مما يوجب إثبات استهلاك الأصول الثابتة وتكوين مخصصات الاستهلاك.

عيوب أساس الاستحقاق:

1. يتطلب إجراء قيود التسوية، مما يؤدي إلى تأخير إقفال الحسابات الختامية لمدة طويلة بعد نهاية السنة المالية.
2. يعتمد على التقدير الشخصي عند تحديد بعض عناصر المصروفات كمخصصات الاستهلاك والديون المشكوك في تحصيلها.
3. الحاجة إلى موارد بشرية ومؤهله بالأعمال المحاسبية لذلك تكاليفه أعلى من تكاليف الأساس النقدي.

ج) الأساس المختلط: أو ما يطلق عليه الأساس النقدي المعدل أو الأساس الاستحقاق المعدل، فهو أساس وسط يجمع بين الأساس النقدي وأساس الاستحقاق حيث يطبق الأساس النقدي على بعض العناصر وأساس الاستحقاق على بعض العناصر، بمعنى أنه يسجل النفقات التي تمت خلال السنة المالية سواء دفعت أو سيتم دفعها خلال فترة زمنية محددة بعد نهاية السنة المالية (أساس الاستحقاق) ويسجل الإيرادات عند قبضها فقط (الأساس النقدي).

مميزات الأساس المختلط:

1. إمكانية المقارنة بين النفقات والإيرادات لسنوات مختلفة بسهولة.
2. توفيره لبيانات مالية تساعد على التحليل المالي.
3. إظهار الحسابات الختامية بصورة حقيقية وواقعية.

عيوب الأساس المختلط:

1. يحتاج تطبيقه إلى أشخاص أكفاء من ذوي المعرفة العلمية والعملية في المحاسبة.
2. يؤدي إلى تحميل السنة المالية بمبالغ لا تتعلق بها.
3. عملية الخلط بين أساسين مختلفين مما يتطلب معالجة الإيرادات بأسلوب يختلف عن النفقات وبالتالي عدم التحكم بالتدفقات النقدية.

وبالنظر الآن إلى الوقت الحالي نجد أن الكثير من الدول المتقدمة أخذت بأساس الاستحقاق لعدة أسباب وهي:

1. عمل المقارنة على أساس موحد بين النتائج المالية للفترات الدورية.
2. تحليل المصروفات الحكومية على أساس التكلفة الحقيقية للخدمة بغض النظر عن المدفوعات النقدية.
3. توضيح القيمة الحقيقية للمشاريع الحكومية.

سابعًا: عناصر النظام المحاسبي الحكومي :

يُبنى أي نظام على مجموعة من العناصر الأساسيّة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من النظام الكامل، وفيما يتعلق بالنظام المحاسبيّ فإنّه يتألّف من مجموعة من العناصر التي تقع على عاتقها مسؤوليّة إثبات النشاطات، والصفقات، والفعاليات، وتتمثل عناصر النظام المحاسبيّ الحكومي بما يلي:

1. توفر مجموعة من التعليمات والقواعد والإجراءات.
2. توفر مجموعة من وسائل الإثبات (المستندات)
3. أدوات التسجيل(الدفاتر المحاسبية).
4. التقارير الدورية .
5. الموظفون ذوي التأهيل العلمي والعملي للقيام بالأعمال المالية والمحاسبية.
6. نظام الرقابة الداخلية
7. دليل الحسابات .

ثامناً: المستندات في النظام الحكومي

تعتبر المستندات بمثابة الوثيقة المالية للإثبات التي تبين تاريخ الحدث والأطراف ذات العلاقة وسبب وجود المستند، فهو المصدر الأساسي لتسجيل العمليات المالية في السجلات.

أهمية المستندات:

1. تعتبر وسيلة للرقابة والتحقق من صحة العمليات المالية
2. تعتبر أداة اتصال ونقل للمعلومات بين كافة الأطراف في المجال المحاسبي

الشروط الواجب توفرها في المستندات الحكومية:

1. تطابق عدد النسخ مع عدد الجهات أو الأفراد الذين يستخدمون بياناته.
2. عدم وجود أي كشط أو شطب بالمستند (أصل وليس صورة).
3. أن يحمل المستند تاريخًا ورقمًا متسلسلًا لاستخدامه في الطباعة والتداول.
4. أن يحتوي على المبلغ المطلوب صرفه أو تحصيله رقمًا وحرفًا.
5. توقيع الشخص أو الأشخاص المسئولين داخل الجهة المصدرة للسند.

أنواع المستندات الحكومية:

أ- مستندات تتعلق بالإيرادات (المتحصلات):

1) مستند القبض: وهو عبارة عن أمر صادر من الإدارة المالية لأمين الصندوق بتحصيل مبلغ معين من شخص معين بسبب معين، ويوقع عليه الموظف الذي حرره وصاحب الصلاحية أيضا.

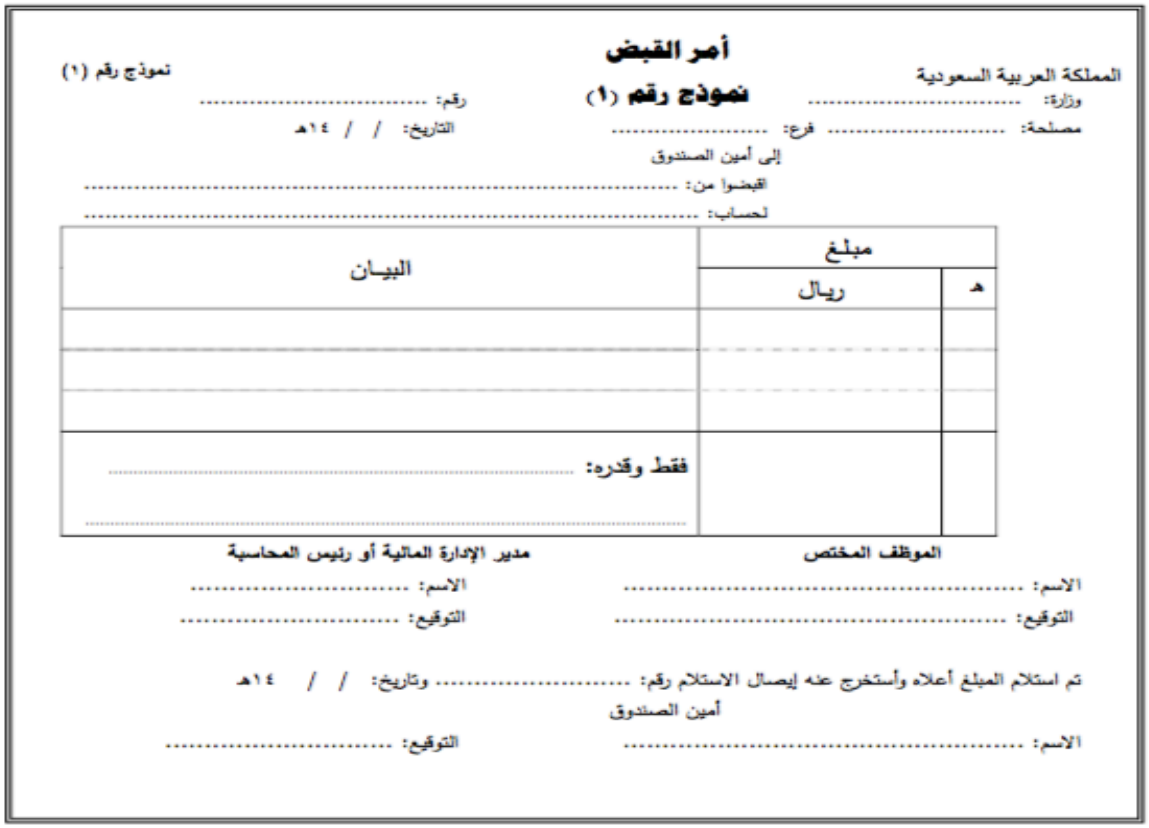

أمر القبض

نموذج رقم (١)

نموذج رقم (١)

المملكة العربية السعودية

وزارة: .....

مصلحة: ..... فرع: .....

رقم: .....

التاريخ: / / ١٤هـ

إلى أمين الصندوق

اقبضوا من: .....

لحساب: .....

البيان	مبلغ	
	ريال	هـ
فقط وقدره:		

الموظف المختص

الاسم: .....

التوقيع: .....

مدير الإدارة المالية أو رئيس المحاسبة

الاسم: .....

التوقيع: .....

تم استلام المبلغ أعلاه وأستخرج عنه إيصال الاستلام رقم: ..... وتاريخ: / / ١٤هـ

أمين الصندوق

الاسم: .....

التوقيع: .....

2) وصل القبض (إيصال استلام نقود): وهو عبارة عن إقرار من أمين الصندوق بقبض مبلغ معين من شخص معين ولسبب معين، ويحرر بواسطة أمين الصندوق بعد استلامه لأمر القبض وللنقود الموردة للصندوق .

المملكة العربية السعودية — **إيصال استلام نقود** — نموذج رقم (٢)

وزارة: .....

مصلحة: .....

فرع: ..... هـ

رقم: .....

التاريخ: / / ١٤هـ

تم استلام مبلغ ..... ريال

فقط وقدره .....

من: .....

وذلك مقابل: .....

بناءً على أمر القبض رقم: ..... وتاريخ : / / ١٤هـ

الختم

أمين الصندوق

الاسم: .....

التوقيع: .....

3) كشف المتحصلات: كشف يعده أمين الصندوق في نهاية كل فترة يحتوي على المقبوضات التي تم تحصيلها بموجب أوامر القبض، ويرفق مع هذا الكشف صورة من إيصال استلام وأمر القبض .ثم يرسل هذا الكشف إلى الإدارة المالية لإعداد مستند القيد ثم تقييده في الدفاتر المحاسبية المختصة .

كشف المتحصلات عن الفترة من / / 14 الى / / بموجب ايصالات استلام من الرقم الى

رقم مسلسل	اسم دافع النقود	ايصال استلام		امر قبض		انواع الايرادات					جملة الايرادات	الامانات	العهد	جملة عمومي
		رقم	تاريخ	رقم	تاريخ									
	الاجمالي													

المكرم مدير الشئون المالية المحترم

بعد التحية : تجدون رفقة اوامر القبض و الايصالات المسلمة لادارة الصندوق في يوم ( ) الموافق / / 14 هـ . كما يتضح في البيان اعلاه امل اكمال اللازم حيال ذلك وتقبلوا تحياتي

امين الصندوق

ب- مستندات تتعلق بالمصروفات (المدفوعات):

1) أوامر اعتماد الصرف: يستخدم في جميع حالات الصرف، وهو يشمل حالتين:

- الصرف بموجب حوالة: يكون الصرف من صندوق الوزارة نفسها والمبلغ أقل من 20000 ريال، ويمكن تعريف الحوالة بأنها أمر موجه إلى أمين الصندوق بصرف مبلغ معين لشخص معين ولغرض معين.
- الصرف بموجب أمر دفع: يكون الصرف من مؤسسة النقد عن طريق وزارة المالية والمبلغ 20000 ريال فأكثر بموجب أمر دفع يصرف من وزارة المالية. ويعرّف أمر الدفع بأنه طلب من شخص معين موجه لوزارة المالية بصرف مبلغ معين ولغرض معين .
- حالات الصرف بموجب أمر دفع :

1- مبالغ أكثر من 20000 ريال
2- سداد مبالغ إلى المؤسسات العامة مثل التأمينات والتقاعد
3- تغذية صندوق الوزارة
4- سداد مبالغ لجهات خارج المدينة.
5- سداد مبالغ بعملة أجنبية

ويتكون أمر اعتماد الصرف من ثلاث أقسام:

القسم الأول: ويقوم بتحريره الجهة طالبة الصرف ويوقع من الموظف المختص والمدير المختص .

القسم الثاني: تحرره الإدارة المالية ويجب أن تستوفي الخطوات التالية :

1- بيان المبلغ الإجمالي والحسميات وصافي الاستحقاق.
2- توضيح بنود الميزانية التي سوف يؤدى عليها الصرف.
3- بيان ما إذا كان البند يسمح بالصرف والتوقيع على ذلك من الموظف المختص.
4- استيفاء توقيع المسئولين وهم مدير الإدارة المالية والممثل المالي .

القسم الثالث: بعد الانتهاء من ذلك يرسل أمر اعتماد الصرف إلى الموظف المختص ليقوم بإجراء الخطوات التالية :

1- تحرير حوالة أو أمر دفع حسب صافي قيمة المبلغ المطلوب صرفه.
2- إثبات رقم وتاريخ الحوالة أو أمر الدفع في الخانة المعدة لذلك.
3- تسليم الحوالة أو أمر الدفع إلى صاحب الحق وأخذ توقيعه بذلك .

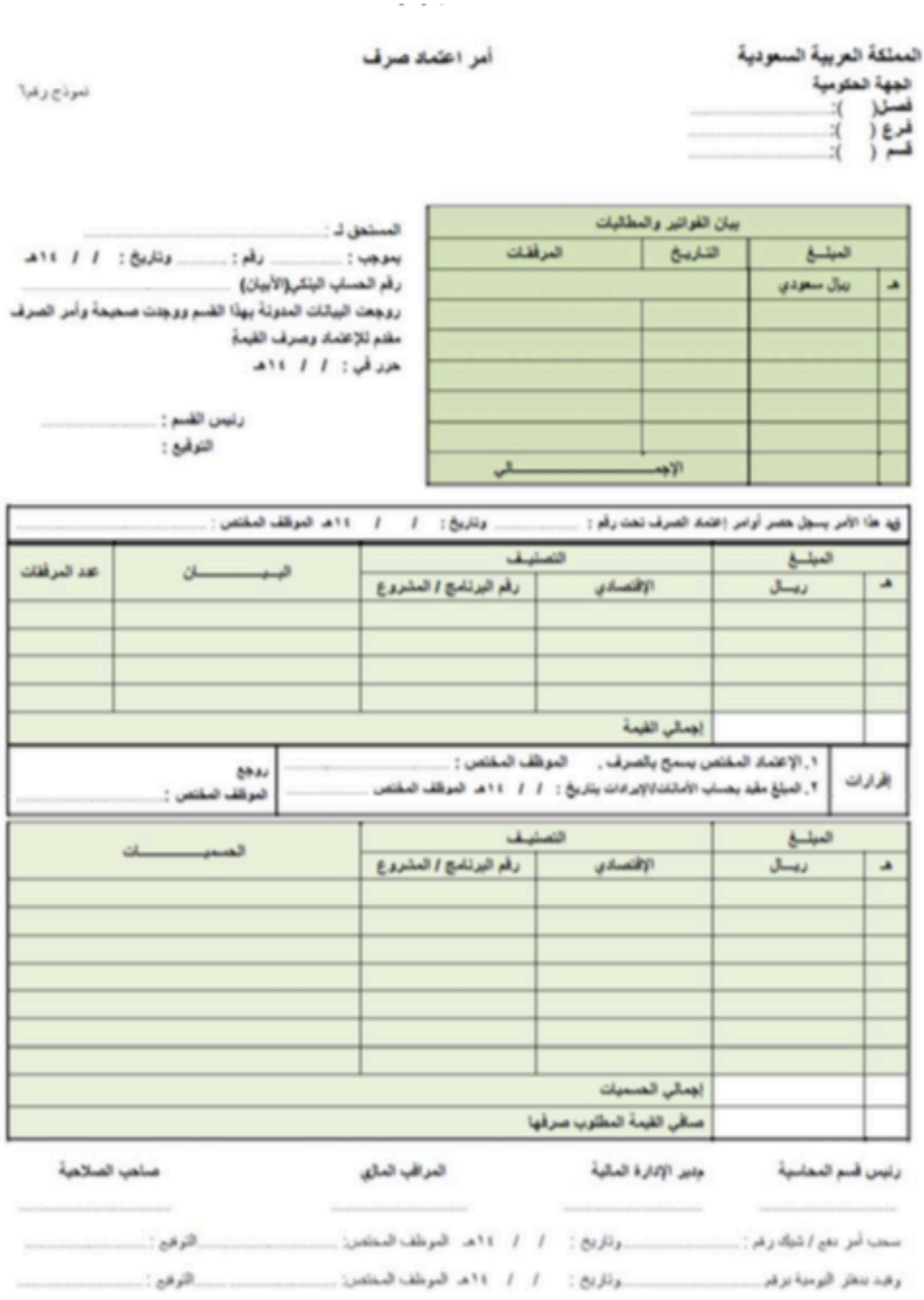

المملكة العربية السعودية
الجهة الحكومية
فصل( ):.....
فرع ( ):.....
قسم ( ):.....

أمر اعتماد صرف

نموذج رقم٦

المستحق لـ: .....
بموجب: ..... رقم: ..... وتاريخ: / / ١٤هـ
رقم الحساب البنكي(الأيبان) .....
روجعت البيانات المدونة بهذا القسم ووجدت صحيحة وأمر الصرف مقدم للإعتماد وصرف القيمة
حرر في: / / ١٤هـ

رئيس القسم: .....
التوقيع:

بيان الفواتير والمطالبات			
م	بيان سعودي	التاريخ	المرفقات
	الإجمـــــــــــــالي		

	المبلـغ	التصنيف		البيـــــــان	عدد المرفقات
م	ريـال	الإقتصادي	رقم البرنامج / المشروع		
	إجمالي القيمة				

إقرارات
١. الإعتماد المختص يسمح بالصرف. الموظف المختص: .....
٢. المبلغ مقيد بحساب الأمانات/الإيرادات بتاريخ: / / ١٤هـ الموظف المختص .....
رجوع الموظف المختص: .....

	المبلـغ	التصنيف		الحسميـــــــات
م	ريـال	الإقتصادي	رقم البرنامج / المشروع	
	إجمالي الحسميات			
	صافي القيمة المطلوب صرفها			

رئيس قسم المحاسبة | مدير الإدارة المالية | المراقب المالي | صاحب الصلاحية

سحب أمر دفع / شيك رقم: ..... وتاريخ: / / ١٤هـ الموظف المختص: ..... التوقيع: .....
وقيد بدفتر اليومية برقم ..... وتاريخ: / / ١٤هـ الموظف المختص: ..... التوقيع: .....

2) كشف المصروفات (المدفوعات):

هذا الكشف يحرره أمين الصندوق في نهاية الفترة ويرسله إلى الإدارة المالية يوضح فيه المبالغ التي خرجت من الصندوق مرفقا به المستندات المؤيدة لصحة الصرف "الحوالة" وإشعار الإيداع في مؤسسة النقد، ويجب أن يرفق معه كافة الأوراق المطلوبة.

المملكة العربية السعودية
وزارة .....
مصلحة .....

رقم البيان : .....
رقم المصلحة : .....
الشفرمات : .....

كشف المدفوعات

الصندوق

بيان بالحوالات المنصرفة من صندوق خلال الفترة من / / ١٤ إلى / / ١٤هـ

تسلسل	المبلغ هـ	المبلغ ريـال	اسم المصروف له المبلغ	الحوالـه رقمها	الحوالـه تاريخها	البيـــان
			فقط وقدره			

توقيع أمين الصندوق

جـ - إذن التسوية: يستخدم لإثبات أي عملية مالية بخلاف عمليات الصرف، فهناك عمليات مالية لا ينتج عنها صرف نقود مثلا المتحصلات من الوزارات وإيداعها في مؤسسة النقد، تصحيح الأخطاء، وتسوية أي مبالغ من حساب إلى آخر.

المملكة العربية السعودية

نموذج رقم ١٢

إذن تسوية

الجهة الحكومية

فصل ( ) : _____

فرع ( ) : _____

قسم ( ) : _____

قيدت تحت رقم : _____ في : / / ١٤هـ بحساب شهر : _____ السنة المالية : _____

التصنيف الاقتصادي	رقم البرنامج/المشروع	مديـــن				البيـــان	دائـــن			
		إجمالي		إفرادي			إجمالي		إفرادي	
		هـ	ريال	هـ	ريال		هـ	ريال	هـ	ريال
						الجملـــــة				

على قسم الحسابات أن يقيد التسوية الموضحة بعالية في دفاتر الحسابات المختصة ، حرر في : / / ١٤هـ

الموظف المختص	رئيس قسم المحاسبة	مدير إدارة/الفنونالية	المراقب المالي	صاحب الصلاحية
الإسم : _____	الإسم : _____	الإسم : _____	الإسم : _____	الإسم : _____
التوقيع : _____	التوقيع : _____	التوقيع : _____	التوقيع : _____	التوقيع : _____

قيد في دفاتر الحسابات المختصة .

الموظف المختص

_____

تاسعًا: مراحل الدورة المحاسبية في النظام الحكومي

الدورة المحاسبية في الأجهزة الحكومية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات المتكررة والتي تُنفذ بطريقة متتالية بهدف إنجاز العمل المحاسبي والوصول إلى المعلومات المحاسبية والمالية المتعلقة بالجهة الحكومية. فهي تمرّ بسبعة مراحل ، كما هو موضح بالشكل التالي :

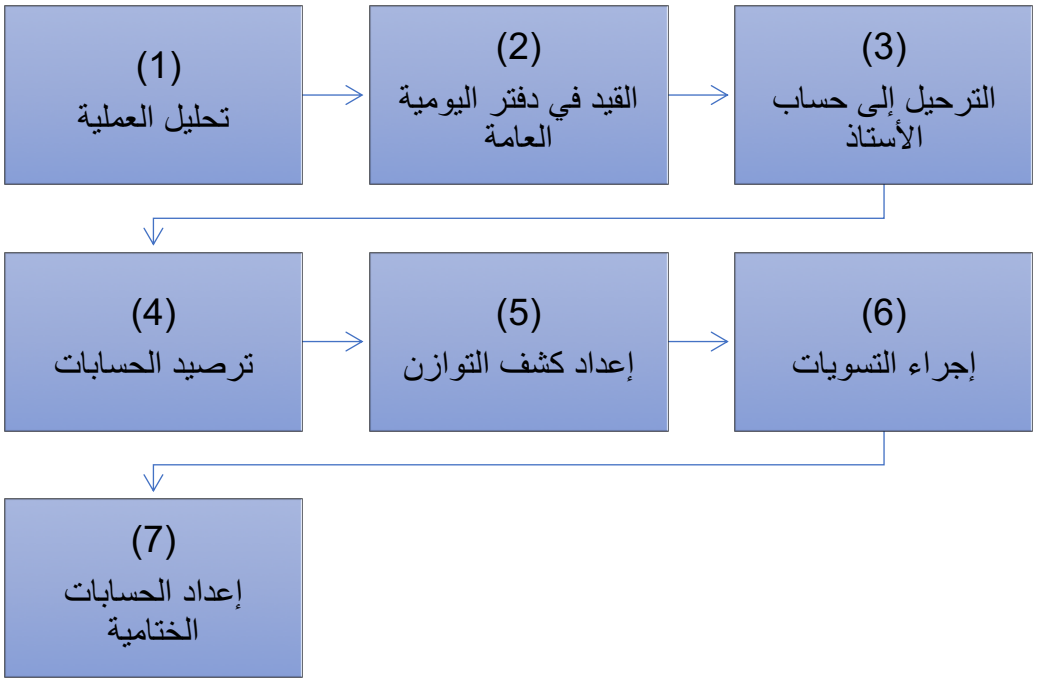

وتُعرّف كل مرحلة كالآتي:

1) تحليل العملية

يتم تحليل العملية لمعرفة علاقتها بالجهة ومدى تأثيرها على الجهة وخاصة في الجانب المالي وتحديد الطرف المدين والدائن والحسابات التي سوف تتأثر بالعملية، ثم قيدها بطريقة القيد المزدوج

2) القيد في دفتر اليومية العامة:

بعد تحديد الطرف المدين والطرف الدائن وإعداد مستند القيد يتم قيد العملية في دفتر اليومية، حسب تاريخ مستند القيد.

3) الترحيل إلى دفتر الأستاذ:

يتم ترحيل بيانات مستند القيد إلى الحسابات ذات العلاقة في دفتر الأستاذ، حيث يتم تجميع كل العمليات التي تؤثر على حسابات الجهة في إطار موحد.

4) ترصيد الحسابات:

من خلال هذه المرحلة يتم ترصيد الحسابات للوصول إلى رصيد كل حساب على حدة، وبالتالي توفير معلومات للتحليل المالي ومعرفة نتائج العمليات المالية.

5) إعداد كشف التوازن:

هو بيان أو جدول بأرصدة حسابات الجهة المدينة والدائنة تعده إدارة الشئون المالية بعد إعدادها جدول الحساب الشهري للتأكد من توازن الحسابات حتى نهاية الشهر. ويتضمن جانبين

- الجانب الأيمن جملة مصروفات الميزانية وأرصدة حسابات العهد وحسابات التسوية المدينة مطروحة من مجموعها مجموع الأرصدة المدينة المدورة من السنة المالية الماضية.
- الجانب الأيسر فيتضمن جملة إيرادات الميزانية وأرصدة حسابات الأمانات وحسابات التسوية الدائنة مطروحة من مجموعها الأرصدة الدائنة المدورة من السنة المالية الماضية

6) إجراء التسويات:

بعد إعداد كشف التوازن قد يكون هناك حاجة لإجراء بعض التسويات لكي تعبر الحسابات عن الواقع، فيتم إعداد قيود يومية وقيدها في دفتر اليومية وترحيلها إلى دفتر الأستاذ وكشف التوازن بعد التسويات.

7) إعداد الحسابات الختامية:

يتم في هذه المرحلة إعداد التقارير المالية الختامية والتي تظهر نتائج نشاط الجهة خلال فترة مالية معينة، ومن أهم الحسابات الختامية في القطاع الحكومي الحساب الختامي للأجهزة الحكومية.